الأمم المتحدة

A/67/85

الجمعية العامة

Distr.: General
9 May 2012
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون

البند ١١١ (د) من القائمة الأولية*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب ثمانية عشر عضوا في مجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ١٣ آذار/مارس ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم بقرار حكومة الإمارات العربية المتحدة بتقديم ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، استنادا إلى اعتقادها الراسخ بأهمية تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان من خلال إقامة شراكة عالمية وحوار بناء مع جميع الأطراف الفاعلة.

وأود أن أحيل إليكم طيه مذكرة تتضمن تعهدات والتزامات الإمارات العربية المتحدة بتعزيز حقوق الإنسان، وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١ المعنون ''مجلس حقوق الإنسان'' (انظر المرفق).

(توقيع) أحمد **الجرمن**
السفير
الممثل الدائم

* A/67/50.

170512 170512 12-33583 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٣ آذار/مارس ٢٠١٢ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

ترشيح الإمارات العربية المتحدة لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥

التعهدات والالتزامات الطوعية

تعتمد الإمارات العربية المتحدة مبدأ الحوار والتفاهم في علاقاتها مع البلدان الشقيقة والصديقة وتطبقه. وهي ملتزمة بميثاق الأمم المتحدة، واحترام الاتفاقيات الدولية، ومراعاة قواعد حسن الجوار، وسيادة الدول الأخرى وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحل المنازعات بالوسائل السلمية. وتؤمن الإمارات العربية المتحدة بأهمية الانفتاح على العالم وبناء شراكات استراتيجية في مختلف الميادين، بما في ذلك الميادين السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية والعلمية والتعليمية والصحية.

وتعتمد الإمارات العربية المتحدة سياسة متوازنة ومعتدلة تجاه القضايا الإقليمية والدولية، وهي نموذج بارز للحرية الدينية. فمئات الآلاف من الناس من مختلف المعتقدات الدينية والإيديولوجيات يعملون ويعيشون معا في الإمارات العربية المتحدة في بيئة تضمن الحرية والتسامح الدينيين، بما ينسجم مع إيمان الإمارات العربية المتحدة بأهمية تعزيز ثقافة الاعتدال والتسامح.

وتعكس رغبة الإمارات العربية المتحدة في أن تصبح عضوا في مجلس حقوق الإنسان قناعتها الراسخة فيما يتعلق بأهمية حقوق الإنسان وحرصها على المشاركة في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز وحماية هذه الحقوق في العالم، وإيمانها بأهمية الدور الذي يضطلع به مجلس حقوق الإنسان في هذا المجال.

ولذلك، قررت الإمارات العربية المتحدة تقديم ترشيحها لمجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ للمرة الأولى منذ تأسيس المجلس في عام ٢٠٠٦.

أولا - الالتزام بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والكرامة الإنسانية والرفاه على الصعيد الدولي

- تعزيز التعاون التقني والفني مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مختلف المجالات ذات الصلة.

- مواصلة العمل داخل الجمعية العامة واللجنة الثالثة من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

- تعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال عضويتنا في المنظمات الإقليمية وفي مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي.

- مواصلة تقديم الدعم المالي والمعنوي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل تمكينها من أداء واجباتها وأنشطتها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

- انضمام الإمارات العربية المتحدة إلى العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، من قبيل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتتعاون حكومة الإمارات العربية المتحدة مع لجان هذه الاتفاقيات بطريقة شفافة ودائمة.

- تعزيز التعاون مع مجلس حقوق الإنسان وزيادة التنسيق والحوار مع مختلف هيئاته وآلياته، من أجل إحراز المزيد من التقدم في جميع مجالات حقوق الإنسان.

- المساهمة في البرامج والحلقات الدراسية المعنية بالمساعدة الإنسانية التي تنظمها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومواصلة تقديم المساعدة للبلدان النامية في سبيل تحسين التمتع بحقوق الإنسان في أجزاء أخرى من العالم.

- إطلاع البلدان الأخرى على خبرات الإمارات العربية المتحدة وممارساتها في مجال وضع التشريعات الضرورية والآليات المناسبة اللازمة لإنهاء الاتجار بالبشر على الصعيد الدولي.

- إجراء دراسة لتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم ٥١ لعام ٢٠٠٦ المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر، كي يتواءم مع اتفاقية باليرمو التي انضمت الإمارات العربية المتحدة إليها، وذلك من أجل توفير قدر أكبر من الضمانات لضحايا الاتجار بالبشر.

- مواصلة الدور الرائد الذي تضطلع به الإمارات العربية المتحدة على المستوى الإقليمي فيما يتعلق بتعزيز التعاون والحوار الفعال مع البلدان المصدرة لليد العاملة.

ثانيا – الالتزام بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية في الإمارات العربية المتحدة

- متابعة الإصلاحات القانونية والتشريعية على الصعيد الوطني، بهدف تعزيز وحماية حقوق الإنسان وفقا للمعايير الدولية وبما يتواءم والقيم الثقافية لمجتمع الإمارات العربية المتحدة.
- مواصلة الجهود الرامية إلى إنشاء نظام يوفر حماية أفضل للأطفال، وضمان مواصلة تعزيز وحماية حقوق المرأة.
- مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز أنظمة العمل واتخاذ المزيد من الخطوات نحو تحسين ظروف العمل التعاقدي، بما في ذلك في فئة الدعم. وبالإضافة إلى ذلك، يجري توفير مراقبة أدق لظروف عمل العمال المغتربين ومعيشتهم من خلال تعيين المزيد من المفتشين للإشراف على التنفيذ الفعلي لقوانين العمل.
- مواصلة إيلاء الاهتمام لضمان التنمية الاقتصادية، بما في ذلك تنمية الهياكل الأساسية في المناطق الريفية، وذلك لضمان تمتع سكان هذه المناطق فعليا بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية.
- دراسة إمكانية إنشاء هيئة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان لتولي مسؤولية إسداء المشورة للحكومة وتعزيز الوعي بحقوق الإنسان في مجتمع الإمارات العربية المتحدة.
- تنظيم دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان لوكالات إنفاذ القانون في الإمارات العربية المتحدة على جميع المستويات.
- تعزيز الحوار مع المجتمع المدني فيما يتعلق بمتابعة وتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل، وبإقامة منتدى دائم لتيسير هذا الحوار وفسح المجال أمام تحقيق قدر أكبر من التفاهم المتبادل.
- السعي إلى وضع استراتيجية وطنية ملموسة فيما يتعلق بتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في الأجل الطويل وعلى جميع المستويات.

ثالثا – أولويات الإمارات العربية المتحدة في مجال حقوق الإنسان

ألف – حقوق المرأة

تحتل المرأة مكانة بارزة في مجتمع الإمارات العربية المتحدة؛ وتركز الإمارات العربية المتحدة اهتمامها، منذ تأسيسها في عام ١٩٧١، على النهوض بالمرأة وتحسين حالتها بحيث يمكنها أن تصبح عضوا فعالا ومنتجا في المجتمع من خلال المشاركة الإيجابية في مختلف جوانب الحياة. وقامت الإمارات العربية المتحدة أيضا باتخاذ تدابير تشريعية وقانونية ضد التمييز على أساس الجنس، واعتماد العديد من السياسات العامة للنهوض بالمرأة في الإمارات العربية المتحدة وضمان تمتعها بجميع الحقوق الدستورية والقانونية، ومشاركتها في عملية اتخاذ القرارات وتمثيلها على المستوى الدولي. وتبين الإحصاءات ارتفاع عدد النساء اللاتي يشغلن مناصب قيادية في الإمارات العربية المتحدة، حيث ازداد عدد النساء في مجلس الوزراء في عام ٢٠١١ من وزيرتين إلى أربع وزيرات (وزيرة التجارة الخارجية ووزيرة الشؤون الاجتماعية ووزيرتا دولة). وتشغل المرأة في الإمارات العربية المتحدة سبعة من أصل ٤٠ مقعدا في المجلس الوطني الاتحادي (١٧ في المائة)، ودخلت سلك القضاء والنيابة العامة والسلك الدبلوماسي والقنصلي.

وتؤمن الإمارات العربية المتحدة بأهمية دعم الجهود الدولية الرامية إلى تمكين المرأة. وفي هذا السياق، تثني الإمارات العربية المتحدة على إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وقد أكدت دعمها القوي للهيئة من خلال تبرعها بمبلغ ٥ ملايين دولار.

باء – حقوق القوة العاملة المغتربة

تؤمن الإمارات العربية المتحدة بحق جميع البشر، بمن فيهم العمال المتعاقدون المؤقتون، في التمتع بظروف معيشية لائقة. ومن هذا المنطلق، وافقت حكومة الإمارات العربية المتحدة على استراتيجية وخطة عمل تهدفان إلى ضمان حقوق العمال المغتربين في الإمارات العربية المتحدة وتحسين ظروف معيشتهم وعملهم. وتستند الخطة إلى العناصر التالية:

- حماية حق العمال في الحصول على أجور عادلة في الوقت المحدد في عقود عملهم
- وضع آليات لتنظيم سوق العمل من أجل ضمان المزيد من المرونة في حركة اليد العاملة داخل سوق العمل
- حماية حق العمال في السكن والحياة الكريمة في مكان آمن وبيئة مناسبة

- تعزيز التعاون الدولي في مجال العمالة
- حماية حقوق العمال في حال نشوب نزاعات مع أرباب عملهم.

ووقعت حكومة الإمارات العربية المتحدة أيضا عددا من مذكرات التفاهم مع البلدان المصدرة للعمالة في آسيا، وذلك بهدف تعزيز رفاه العمال المغتربين وتوعيتهم وحمايتهم من الاستغلال في البلدان المصدرة للعمالة.

جيم – مكافحة الاتجار بالبشر

دخلت الحملة الرسمية للإمارات العربية المتحدة لمكافحة الاتجار بالبشر سنتها السابعة. وأقيمت هذه الحملة بموجب القانون الاتحادي رقم ٥١ لعام ٢٠٠٦ المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر وإنشاء لجنة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، وقد أنشئت هذه اللجنة في عام ٢٠٠٧. وتشير النتائج والإنجازات المتمخضة عن المرحلة السابقة من هذه الحملة إلى أن الحكومة قطعت شوطا طويلا في ترجمة أهدافها إلى واقع ملموس في زمن قياسي. وعلى الرغم من هذه النتائج المثيرة للإعجاب، فإن حكومة الإمارات العربية المتحدة تدرك جيدا التحديات العديدة والأبعاد المتعددة الأوجه المرتبطة بهذا السلوك الإجرامي، وهو ما يتطلب يقظة دائمة. ولذلك فإن حكومة الإمارات العربية المتحدة ستبقى ملتزمة بمنع جميع سبل الاتجار بالبشر وتحسين أدوات كشف جرائم الاتجار بالبشر في المستقبل ومقاضاة مرتكبيها.

دال – نشر ثقافة حقوق الإنسان

تدرك الإمارات العربية المتحدة أن التثقيف ونشر مفاهيم حقوق الإنسان حق أساسي من حقوق الإنسان. ولذلك، وضعت وزارة التربية والتعليم نظاما موحدا للتثقيف فيما يتعلق بمفاهيم حقوق الإنسان المختلفة، وإدماج ثقافة حقوق الإنسان في المنهج التعليمي للصفوف من ١ إلى ١٢.

وعلاوة على ذلك، تشمل المناهج التعليمية في كليات الحقوق وأكاديميات الشرطة ساعتين دراسيتين للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وذلك من أجل توعية الطلاب بثقافة حقوق الإنسان، ونظام حقوق الإنسان على الصعيدين الإقليمي والدولي، وحقوق الجماعات، وحقوق السجناء، وحقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة، ودور مؤسسات الشرطة في مجال حقوق الإنسان، وأداء ضباط الشرطة المتوافق مع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والقانون الإنساني الدولي. واهتمت حكومة الإمارات العربية المتحدة أيضا بإعداد وتدريب القضاة على المستويين الاتحادي والمحلي، وأسست معهدا للتدريب والدراسات القضائية. وأُنشئت معاهد محلية مماثلة في أبو ظبي ودبي، تشمل مناهجها

التعليمية الاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان، ومنظمات حقوق الإنسان الدولية، والقرارات الدولية الصادرة في هذا الشأن.

ويأتي ذلك إضافة إلى تنظيم العديد من الحملات والحلقات الدراسية وإصدار الرسائل الإخبارية والدوريات القانونية من خلال مؤسسات الدولة والمنظمات غير الحكومية، بهدف تعزيز ثقافة حقوق الإنسان.